الفصل الثالث عشر

كيسنجر فى الشرق الأوسط وأفريقيا

"إن الولايات المتحدة ملتزمة بالدفاع عن وجود إسرائيل، ولكنها غير ملتزمة بالدفاع عن فتوحاتها"

(هنرى كيسنجر ١٩٧٠)

منذ ١٩٤٥، كان الطرف الشرقى للبحر الأبيض المتوسط (حيث بدأت الحضارة الغربية) مسرحاً حافلاً بالأحداث. وقد حاولت كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى الفوز بمزايا مؤقتة، وذلك بأن يفرضا على مسرح الأحداث عقلية الحرب الباردة التى كانا يفكران بها وعاداتهما ـ الحركة والاستجابة، والخدع والخدع المضادة. وفى هذا الإطار حاول ـ بنجاح معقول ـ الأتراك والعرب والإيرانيون واليهود، وغيرهم من الذين يعيشون فى المنطقة أن يستفيدوا من أحد الطرفين على حساب الطرف الآخر، ولكن الحرب الباردة كانت ـ أساساً ـ لا تعنيهم فى شىء. ولقد استفادوا من نزعة انشغال كل من الأمريكيين والروس ببعضهما، غير أنهم لم يشعروا قط أن الشيوعية، أو معاداة الشيوعية، هى مشكلتهم أو أنها تحدد اختياراتهم بأى شكل من الأشكال. وبالتالى، فقد شهد الجيل الماضى تغييرا مذهلا فى التحالفات، صاحب ما حققته كل من الولايات المتحدة وروسيا من نجاحات باهرة، تعقبها نكسات مدمرة.

كانت الحرب ـ كما جرت العادة دائماً ـ الحكم الفيصل. ولقد شهد الشرق الأوسط خمسة صدامات رئيسية منذ الحرب العالمية الثانية: فى ١٩٤٨، و ١٩٥٦، و ١٩٦٧، و ١٩٧٣، و ١٩٨٢ـ١٩٨٤؛ بالإضافة إلى معارك الحدود التى اندلعت فيما بين الحروب الكبيرة. وأرسلت كلّ من الولايات المتحدة، والاتحاد السوفيتى، وبريطانيا، وفرنسا، وتشيكوسلوفاكيا، شحنات هائلة من الأسلحة إلى المنطقة كما وأرسلت رجالاً للمشاركة فى تلك الصراعات.

لقد كانت هناك مصالح هائلة فى المنطقة. فالعالم العربى له أهميته للولايات المتحدة وأوروبا الغربية لأن العرب يتحكمون فى قناة السويس ويجاورون مضيق جبل طارق؛ ولأنهم يتحكمون فى الممرات الشمالية المؤدية إلى المحيط الهندى؛ ولأنهم الأوصياء ـ المقدسون ـ على واحدة من أكثر ديانات العالم انتشاراً ومقدساتها العظيمة؛ ولأن أعدادهم ضخمة جداً. وهذه كلها مميزات دائمة، أما الميزة المؤقتة، فهى أن نسبة صغيرة منهم قد سيطرت، منذ ١٩٦٠، على نسبة كبيرة من بترول العالم.

ورغم أن تركيا تمتلك كمية صغيرة من البترول، فإن موقعها استراتيجى نظرا لاعتراضها الميناء الوحيد ذى المياه الدافئة فى روسيا، هذا بالإضافة إلى أن حضارتها من أقدم حضارات العالم. وفى ١٩٧٢ قامت تركيا بغزو قبرص، واستولت على النصف الشمالى للجزيرة، وبذلك استفحل صراعهم مع اليونان (الذى يرجع لعدة قرون) رغم أنهم حلفاء فى حلف شمال الأطلنطى. فى الشرق الأوسط وحده، يمكن أن يكون الحلفاء أعداء فى نفس الوقت!

أما الإيرانيون، فموقعهم الاستراتيجى ضعيف، نظراً لطول حدودهم المشتركة مع روسيا، ولكن تتوفر لديهم كميات هائلة من البترول سمحت لهم بشراء سلاح طيران حديث وضخم من الولايات المتحدة.

أما إسرائيل، فعلى النقيض من ذلك ليس لديها بترول، أو كثافة سكانية ولا تميز استراتيجى، كما أن حدودها يصعب الدفاع عنها، ويحيط بها عدد كبير من

أعدائها. إلا أن إسرائيل يتوافر لديها جيش يتمتع بأعلى المستويات المعنوية فى العالم، وشعب على مستوى عال من التعليم، ومثابر على العمل الشاق المجهد، بالإضافة إلى حقهم المعنوى الذى يطالبون به ضمير العالم، وكذلك التأييد الفعال من الجالية اليهودية فى الولايات المتحدة ـ حيث تتمتع بنفوذ سياسى جبار، على الرغم من ضآلة عددها ـ والتى تعد دعامة أساسية لاقتصاد إسرائيل.

وترجع مشكلة الشرق الأوسط ـ التى لا يمكن المبالغة فى حجمها ـ إلى وجود دولة إسرائيل اليهودية، على الأرض التى باتت تعرف بفلسطين، ولقد كانت ـ ولا تزال ـ المشكلة الوحيدة التى استعصى حلها على يد الدبلوماسية العالمية*. ومنذ ١٩٤٨، رفض معظم العرب الموافقة على حق دولة إسرائيل فى الوجود، بينما أصر الإسرائيليون (خاصة منذ ١٩٦٧) على أن اللاجئين الفلسطينيين، ليس لهم الحق فى دولة قومية خاصة بهم. وعندما يكون الوجود القومى هو محور القضية لا يمكن التوصل إلى حل وسط. ويبدو أن احتمال أن يتمتع الإسرائيليون والعرب بعلاقات جيرة طيبة، يعد بالنسبة لهم ضرباً من المستحيل حدوثه، بينما يعد الحل الواضح بالنسبة لبقية دول العالم.

وكتب «روبرت ستوكى» يقول: «إن أرض فلسطين تخص شعباً اختاره الله وحباه وحده، كما أنهم أداة الله فى توضيح «سفر الرؤيا» المتعلق بخلاص البشرية، والشعب المكلف بمهمة دائمة هى تنوير الانسانية، وإرساء العدالة؛ وقد ظلوا طويلاً هدفا للقمع والظلم. أما أعداؤهم فتؤازرهم الآن قوة عظمى، من أجل مصالحها الاستعمارية».

ويؤمن كلّ من العرب والإسرائيليين ـ على السواء ـ بأنهم المعنيون بالجملة السابقة. وباختصار فإنه فى الشرق الأوسط، يعادى المؤمن الحقيقى مؤمناً حقيقياً آخر وقضيتهما هى البقاء. وبالتالى، فليس من المستغرب صعوبة العثور على حلول

(*) إن مشكلة شمال أيرلندا استعصى حلها أيضاً، ولكنها تخص أيرلندا والمملكة المتحدة فقط.

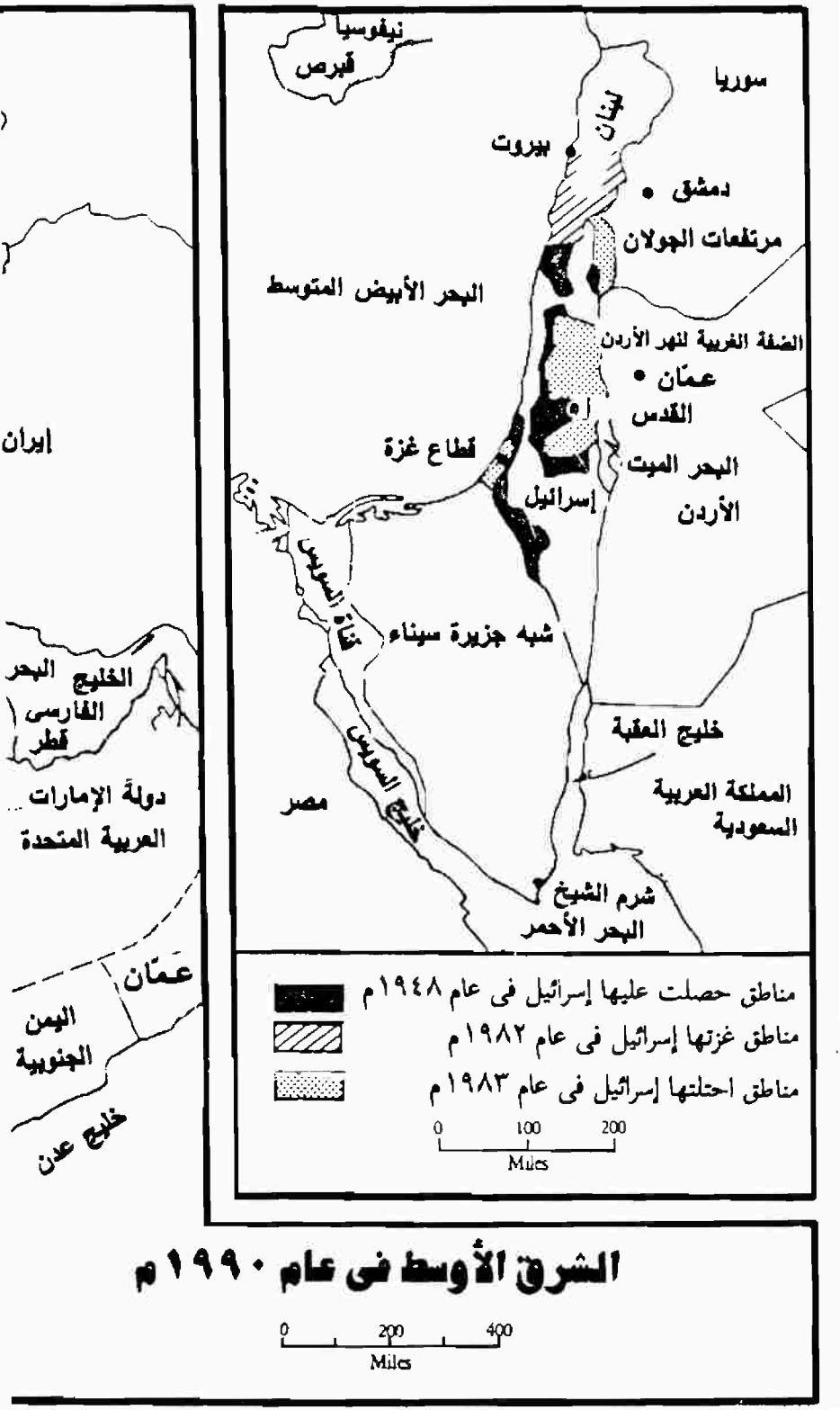

الشرق الأوسط فى عام ١٩٩٠م

0 200 400
Miles

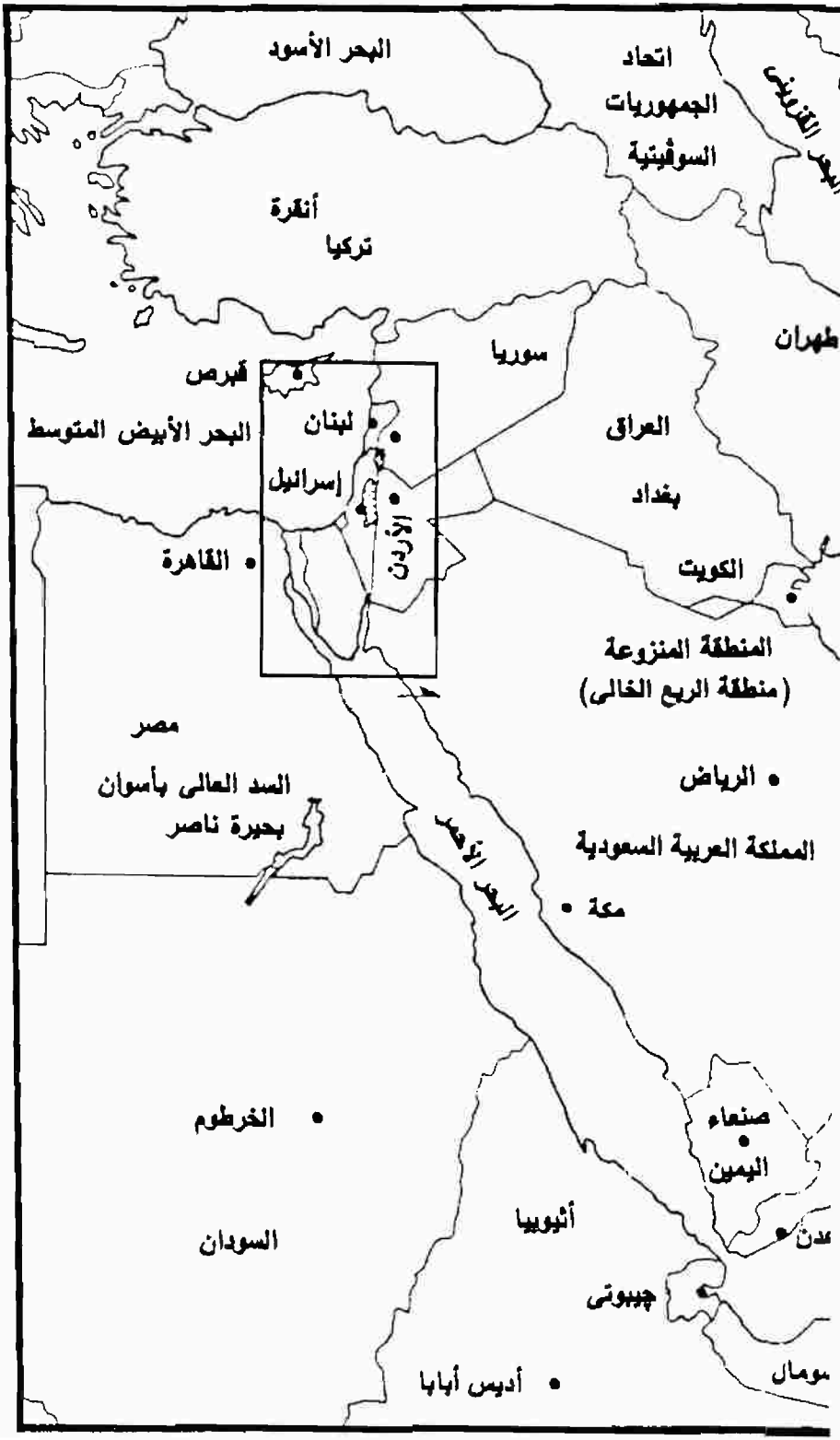
البحر الأسود
اتحاد
الجمهوريات
السوفيتية
أنقرة
تركيا
سوريا
قبرص
البحر الأبيض المتوسط
لبنان
إسرائيل
الأردن
العراق
بغداد
القاهرة
الكويت
المنطقة المنزوعة
(منطقة الربع الخالى)
مصر
السد العالى بأسوان
بحيرة ناصر
الرياض
المملكة العربية السعودية
مكة
الخرطوم
السودان
صنعاء
اليمين
أثيوبيا
جيبوتى
أديس أبابا

للمشكلة، أو أن الصراع كان دموياً وباهظ الثمن ومستمراً، وهذا أسوأ ما فى الأمر، وليس من المستغرب، بعد ذلك كله، أن تمتد جذور الأحقاد إلى الأعماق.

لقد كان الشرق الأوسط، بالنسبة لصانعى السياسة الأمريكية، مصدراً دائماً للصداع، وفى بعض الأحيان كان أشبه بالكابوس؛ حيث حاول كل رئيس أمريكى ـ بطريقته الخاصة ـ أن يتبع سياسة منصفة حتى ولو كان الوازع الوحيد هو احتياجه للبترول العربى ومساهمات اليهود فى الحملة الانتخابية. وبحلول السبعينيات، كانت الولايات المتحدة فى حاجة ـ أيضاً ـ إلى ود واستثمارات العرب، ولكن الحملة الأمريكية ضد الشيوعيين أدت إلى تعقيد الأمور، بحيث واجه وزراء الخارجية الأمريكيون صعوبات جمة فى التعامل بنظرة واقعية مع المشكلة الأساسية هى تأمين وطن قومى لكل من الإسرائيليين والفلسطينيين. وكان هؤلاء الوزراء على حق فى نظرتهم إلى الشيوعية كمصدر خطر على الشرق الأوسط، لأن الروس كانوا دائمى التدخل فى المنطقة، تماماً مثل الولايات المتحدة. ولقد تدفقت الأسلحة من كلا الجانبين لأيدى أصدقائهما، حتى أن الحرب التى خاضتها إسرائيل، ومصر، وسوريا فى ١٩٧٣ شهدت ثانى أكبر معركة دبابات فى التاريخ، خسر العرب فيها ١٨٠٠ دبابة، بينما خسر الإسرائيليون أكثر من ٥٠٠ دبابة.

لم تكن أىّ من القوتين العظميين معنية بالنقاء الأيديولوجى... فقد قامت روسيا ـ مرات عديدة ـ بتأييد أغنى الحكومات العربية وأكثرها رجعية، بينما قامت الولايات المتحدة بمساعدة حكومات أفقر الدول العربية وأكثرها تطرفاً. وكان تدخل الولايات المتحدة وروسيا يتم على أساس يومى، أو ـ فى أفضل الحالات ـ على أساس شهرى، لأن كلا الجانبين لم يكن لديه برنامج عمل محدد للمنطقة ـ فلم يكن ذلك ممكناً لأنه لم يكن لديها حل لمشكلة الوطن القومى. ولذلك، كان كلّ منهما يتصرف حسب الموقف الراهن؛ مما أدى إلى تغير السياسة بشكل مفاجئ ـ فى اغلب الاحيان ـ بل وغير مفهوم ويبحث المرء عن الاتساق أو الثبات بلا

جدوى، فيما عدا أن كلاً الجانبين كان يصر على أن الجانب الآخر، ليس له حق التدخل فى الشرق الأوسط (إلاّ حينما تندلع الحرب، وعندئذ يطلب كل جانب من الآخر أن يستخدم نفوذه، لكى يوقف القتال).

وكما ظهر من الأحداث التى تلت وفاة عبد الناصر فى ١٩٧٠، أدرك أنور السادات ـ خليفة ناصر ـ بشكل مؤلم أن العالم ينظر إلى مصر إما بعين الشفقة أو بازدراء، بما فى ذلك روسيا، التى كانت تمده بالمعدات العسكرية والدعم المالى، وتعامله بلا مبالاة فى أحسن الأحوال، وباحتقار فى أسوأها. وبسبب ضخامة الميزانية العسكرية، لم تكن المبالغ الزهيدة التى تقدمها كانت روسيا لمصر كافية على الإطلاق لدرء شبح الإفلاس القومى عن الدولة الفقيرة (كانت إسرائيل أيضاً تقترب من الإفلاس بسبب النفقات العسكرية). بالإضافة إلى ذلك كان السادات يشك أن روسيا ستكون قادرة ـ فى يوم ما ـ على إخراج الإسرائيليين من سيناء، بينما قد تكون لدى الولايات المتحدة القدرة على إجبار الإسرائيليين على الانسحاب. لقد كان واضحاً أن الولايات المتحدة كانت أنجح ـ بكثير جداً ـ من روسيا فى دعم أصدقائها، ولكن كان من المستبعد توقع أن تهب الولايات المتحدة لمساعدة مصر، التى يوجد بها الجنود والخبراء السوفييت.

ولذلك، أهدى السادات للولايات المتحدة ـ فى ١٩٧٢ ـ أعظم انتصاراتها فى الحرب الباردة: دون إخطار كيسنجر وزير الخارجية مسبقاً بنواياه، ودون انتزاع أى شئ من الولايات المتحدة فى المقابل، طرد السادات ٢٠,٠٠٠ روسى من مصر. وكانت نكسة فى سياسة روسيا الخارجية من المرتبة الأولى، إذ لم يحدث من قبل أن وقع شئ مشابه لذلك أبداً، فبضربة واحدة انخفض النفوذ الروسى فى الشرق الأوسط، وانكمش بطريقة هائلة. ولكن، لعدم وجود أية استعدادات، ولاستمرار ثقة كيسنجر (ونيكسون ووكالة المخابرات المركزية والإسرائيليين) فى أن السادات لن يجرؤ على اللجوء إلى الحرب لتصحيح الوضع فى سيناء، فإن الولايات المتحدة

تقاعست عن القيام بأى تحرك لمتابعة مبادرة السادات الجريئة. ولم يُـقدم كيسنجر على محاولة جدية لإكراه إسرائيل على قبول حل وسط، بل ـ فى الواقع ـ أنه غض البصر عندما بدأت إسرائيل فى بناء مستوطنات فى الأراضى المحتلة. وفى نفس الوقت.. كان السادات يعلم أن احتلال إسرائيل للأراضى العربية سيبدو مع مرور الأيام، مستساغا بل حتى طبيعياً، وسرعان ما سيتقبله العالم كحقيقة واقعة. ولم يستطع السادات التنازل عن أراضى وطنه، وحذر مرة تلو الأخرى من أنه لابد من اندلا ع الحرب، إذا لم تنسحب إسرائيل. ومرة تلو الأخرى قوبل تحذيره بالتجاهل.

وخلال هذه الفترة، زاد حجم الجيش الإسرائيلى بشكل مبالغ فيه. حيث إنه احتل كل سيناء حتى الضفة الشرقية من قناة السويس، فقد توغل غرب خط الدفا ع الطبيعى بالأراضى المرتفعة الممتدة ـ شمالاً وجنوباً ـ عبر وسط سيناء. وكان وجود الجنود الإسرائيليين بطول قناة السويس، يمثل تحدياً مستمراً للمصريين.

كان السادات قد حدد عام ١٩٧١ بأنه «عام الحسم»، ولكن العام بدأ وانتهى دون معارك، فبدت مصر مثيرة للشفقة أكثر من ذى قبل. فى ١٩٧٢. طرد السادات الخبراء الروس، وفى مارس ١٩٧٣ أرسل حافظ إسماعيل ـ مستشاره لشئون الأمن ـ إلى واشنطن. فيما بعد، اعترف «كيسنجر» «لجولدا مائير»، رئيسة الوزراء قائلاً: «ماذا فعلت فى تلك المناقشات؟ لقد تحدثت مع إسماعيل عن المناخ، لمجرد أن نبتعد عن الموضوع... لقد راوغته فى الكلام... لقد أخبرنى إسماعيل ـ عدة مرات ـ أنه لا يمكن استمرار الوضع الحالى، وسألنى إذا لم تكن الولايات المتحدة قد استوعبت أنه ما لم يتم التوصل إلى اتفاق ما فلابد وأن تندلع الحرب... فلم تظهر على وجهى ابتسامة، ولو طفيفة ـ بينما أخذت أضحك وأضحك فى أعماق قلبى.. حرب؟ مصر؟ لقد اعتبرته حديثاً أجوفاً، ومباهاة يعوزها المضمون».

وحقيقة الأمر، أن الحديث بدا أجوفاً جداً، لدرجة أنه بدا أن الولايات المتحدة خرجت عن المألوف من أجل إهانة إسماعيل؛ فبالرغم من أن نيكسون وعده بأن

الولايات المتحدة ستمارس نفوذها مع إسرائيل، فقد أعلن ـ بعد عدة أيام من مغادرة إسماعيل لواشنطن ـ أن الولايات المتحدة قررت إمداد إسرائيل بثمانية وأربعين طائرة «فانتوم» إضافية.

ويأس السادات من الحل السياسى. وكان الطريق الوحيد لاستعادة الأراضى المصرية هو طرد الإسرائيليين منها، وحيث إن الولايات المتحدة رفضت تصديق أنه جاد فيما عزم عليه، لذا فقد كبت كبرياءه ولجأ إلى روسيا، بعد أن كان قد نسّق مع سوريا القيام بهجوم مشترك على إسرائيل، ومع الملك فيصل بالمملكة العربية السعودية على فرض حظر بترولى فى نفس الوقت، كان من المفترض أن يؤدى إلى شل حركة الولايات المتحدة. وعندما أُخطر «الكرملين» بخطة السادات، قرر زعماء روسيا أن يكبتوا كبرياءهم أيضاً، وأن يمدوا مصر وسوريا باحتياجاتهم من المعدات العسكرية ـ خاصة القذائف والدبابات ـ اللازمة لشن الهجوم.

فى ٦ أكتوبر ١٩٧٣، خلال العطلة الدينية اليهودية «يوم كيبور»، شنت الجيوش المصرية والسورية هجوما بالدبابات والقذائف والطائرات. لقد أُخذت إسرائيل على غرة، ففى الجبهة السورية تم طردهم من مرتفعات الجولان، وفى السويس دمر المصريون خط بارليف الدفاعى الحصين الذى كثيراً ما تحدثت إسرائيل عن مناعته، ثم توغلوا داخل سيناء.

كانت هذه الانتصارات المذهلة ـ التى فاجأت الجميع فيما عدا السادات ـ بمثابة نقطة تحول تاريخية فى تاريخ العالم. ربما يكون هناك قدر ضئيل جداً من المبالغة فى القول بأن العرب قد استيقظوا أخيراً من سباتهم، الذى طال لقرون عديدة، وأنهم أصبحوا الآن على استعداد أن يضطلعوا بمهمة المشاركة الفعالة فى شئون العالم الحديث. إن اسرائيل لم تكن، بالضبط، على حافة الانقراض، ولكن وجودها القومى قد تعرض للخطر بشكل لم يسبق له مثيل من قبل؛ وكان زعماؤها يعلمون أنها هالكة، ما لم تحصل على مساعدات خارجية؛ وكانت الولايات المتحدة الوحيدة

التى يمكنها أن توفر المساعدات اللازمة، فى شكل طائرات ودبابات وقذائف جديدة.

وهكذا، بدأت واحدة من أكثر الأحداث المثيرة للجدل فى الحياة المهنية للدكتور «كيسنجر»، بسبب الدور الذى اختار أن يؤديه، وبسبب الطريقة التى أداه بها، فقد قام كلٌ من الجانبين ـ فى مرات متعددة ـ بالحط من قدرته وصب اللعنات عليه وتنكيس صورته، واتهامه بافتقاد الأخلاقيات وسلامة الحكم على الأمور، وإدانته لكونه رجلاً غير قادر على التفاعل مع بؤس وتعاسة ملايين الفلسطينيين، واتهامه بعدم الاهتمام ـ على الإطلاق ـ بإخوانه اليهود، وربما كان ذلك أسوأ الاتهامات على الإطلاق. لقد كان كيسنجر مدركا ـ حتى قبل اشتراكه فى المحادثات ـ أن أى تدخل من جانبه سيقابل بمثل هذه الاتهامات. حيث إنه كان يكره الفشل ـ كما سبقت الاشارة ـ فقد تجنب الشرق الأوسط لسنوات عديدة، ومع ذلك، فقد هرع إلى الموقف بكل ثقله، فلم يكن أمامه بديل أخر.

كانت المهمة الأولى هى إنقاذ إسرائيل من كارثة عسكرية تامة. وكانت ثانى مهمة هى تجنب فرض حظر على البترول ـ إذا كان ذلك ممكناً على الإطلاق ـ إذ كانت آثاره فى ١٩٧٣ ستفوق بكثير جداً آثار حظر ١٩٦٧ ، لأن الولايات المتحدة ـ خلال الست سنوات التى تخللت تلك الفترة ـ كانت قد تغيرت من مصدّر بحت للبترول إلى مستورد بحت للبترول. وكانت المهمة الثالثة هى العثور على معادلة ما لإحلال السلام فى الشرق الأوسط، مثل قرار ٢٤٢ . وعجز كيسنجر عن حل مشكلة كيفية مساعدة إسرائيل، دون استفزاز العرب بما يدفعهم لفرض حظر على البترول، كما عجز عن إحلال السلام فى المنطقة، ولكن ما نجح كيسنجر فى إنجازه كان مؤثراً للغاية.

كان كيسنجر أول من أدرك أن خسارة إسرائيل للدبابات والطائرات، خلال الساعات الأولى من القتال، متزامنة مع الحقيقة التى أصبحت ثابتة بالفعل،

وهى أن الجنود المصريين والسوريين قادرون على القتال والقتل؛ قد أدت إلى تغيير اتجاه الميزان الاستراتيجى بعيداً عن إسرائيل. وكانت أول خطوة اتخذها، هى: الاقتراح التقليدى بوقف إطلاق النار فى الموقع الراهن، ولكن إسرائيل رفضت ذلك لأنها كانت خاسرة، كما رفضه السادات لأن ما حققه من انتصارات لم يكن كافياً. وبعد أن أفاق الإسرائيليون من المفاجأة بدأوا يستردون قواهم، ولكن استعادة الأراضى التى فقدوها، كانت تستلزم حصولهم على أسلحة جديدة، فانكبوا على كيسنجر بطلبات مسعورة للإمدادات؛ خاصة بعد ١٠ أكتوبر، عندما استهلت روسيا خط تموين جوى إلى مصر وسوريا؛ لإمدادهما بأسلحة بديلة لما فُـقد فى المعركة. كان هدف روسيا تأييد وقف إطلاق النار، بعد أن يحرز العرب أقصى قدر ممكن من المزايا المترتبة على الهجوم المفاجئ، وقبل أن تسنح الفرصة لإسرائيل لشن هجوم مضاد فعّـال.

لقد تعرض كيسنجر لضغوط ثقيلة الوطأة، فالشعب والكونجرس الأمريكى اعتبروا إسرائيل ضحية للعدوان، (وفى ذلك تجاهل للحقيقة الواضحة أن العرب كانوا، فقط، يحاولون استرداد الأراضى التى احتلتها اسرائيل فى ١٩٦٧). أما الاتحاد السوفيتى ـ الذى قام بشحن الأسلحة، بعد أن وعد باتخاذ موقف متحفظ ـ فإنه قد تحدى بذلك الولايات المتحدة مباشرة، فى بقعة حرجة فى الكرة الأرضية. لقد أرفق السفير الإسرائيلى لدى الولايات المتحدة طلباته للمساعدة، بتهديدات محددة، بتعبئة اليهود الأمريكيين ضد كيسنجر.

واستسلم وزير الخارجية للضغوط. وربما يرجع ذلك، فى المقام الأول، إلى أنه عقد العزم على عدم السماح بالمرة بانتصار المدافع الروسية على المدافع الأمريكية. وفى ١٣ أكتوبر، نجح كيسنجر فى إقناع نيكسون، بإصدار أوامره للطائرات الحربية الأمريكية، بإقامة جسر جوى مباشر إلى إسرائيل. وفى نهاية الأمر، فاقت الإمدادات الأمريكية إلى إسرائيل ـ بشكل جوهرى ـ ما كانت ترسله موسكو إلى العرب؛ مما

أثبت أن الطاقة العسكرية الأمريكية ـ في وقت الأزمات ـ كانت متفوقة على نظيرتها الروسية. وفي ١٥ أكتوبر، بدأ الإسرائيليون هجومهم المضاد، باستخدام المعدات الأمريكية، فنجحوا في عبور قناة السويس في نقطتين وفي تطويق الجيش الثالث المصرى، وفي دفع السوريين خارج مرتفعات الجولان.

أدى التغير الذى طرأ على اتجاه المعركة إلى عودة روسيا مرة أخرى إلى مسرح الأحداث، ولكن هذه المرة لتعزيز وقف إطلاق النار في الموقع الراهن. ووافق كيسنجر، لأنه عزف عن تمكين إسرائيل من إحراز نصر كبير، ولأنه ـ بكل تأكيد ـ رفض إذلال السادات. بالإضافة إلى ذلك، كان عليه الآن أن يتعامل مع أفظع كابوس صادفه، والذى أصبح حقيقة: قامت الدول العربية المنتجة للبترول بقيادة فيصل ملك السعودية، بفرض حظر فعلى على شحنات البترول إلى الولايات المتحدة، وإلى أصدقاء إسرائيل في أوروبا.

وأثر قرار حظر تصدير البترول في ١٩٧٣، في يقظة العرب، بنفس القدر الذى أثاره نصر مصر وسوريا في الأسبوع الأول من حرب «يوم كيبور». لقد إفترض جميع الأمريكيين ـ بدءاً من كيسنجر ونيكسون ونازلاً ـ أن العرب غير قادرين على مؤازرة بعضهم لبعض، وأن أى محاولة لتنسيق تحركاتهم سوف تصاب بالفشل ـ خلال عدة أيام ـ نتيجة للتشاحن حول مسائل تافهة. ولذلك لم يعتبروا أن تهديدات العرب باستخدام البترول كوسيلة سياسية، مسألة جديرة بالتفكير الجدىّ، وكان ذلك خطأ فادحاً، لأن ـ العرب ـ في ١٩٧٣ ـ قاموا بالفعل بحظر شحن البترول، وأصروا على تنفيذه سوياً. لقد اكتشف الأمريكيون أن حاجتهم إلى العرب فاقت حاجة العرب اليهم، مما أثار كدرهم جميعاً.

كانت أول خطوة اتخذها كيسنجر ـ فيما أطلق عليه دبلوماسية الخطوة بخطوة ـ هى تحقيق وقف إطلاق النار، وبدء المحادثات. ولذلك، انضم إلى روسيا في ٢٢

أكتوبر فى إصدار قرار مجلس الأمن رقم ٣٣٨، الذى طالب بوقف إطلاق النار فى الموقع الراهن، وتنفيذ القرار رقم ٢٤٢.

لكن إسرائيل تجاهلت ذلك القرار، واستمر الجنرال «موشى ديان»، وزير الدفاع الإسرائيلى، فى الضغط على الجيش الثالث المصرى المحاصر، وذلك لأنه ـ طبقاً لما جاء فى حديثه مع «النيويورك تايمز» فيما بعد ـ كان يريد أسر ثلاثين ألف جندى مصرى، «وكان السادات سيضطر إلى الاعتراف بذلك لشعبه. ربما كنا سنأسرهم لمدة يوم واحد فقط، ثم ندعهم ينسحبون دون أسلحتهم ولكن كان ذلك كفيلاً بتغير شعور المصريين بانتصارهم أو هزيمتهم فى الحرب». لكن كيسنجر، الذى كان مدركاً تماماً لنوايا «ديان»، ثار غضباً؛ إذ لم يكن من الممكن أبداً عقد مباحثات مثمرة إذا تعرض المصريون للإذلال مرة أخرى، وبدون المباحثات لن يكون هناك بترول. ولذلك تذمر «ديان» قائلاً أن «الولايات المتحدة تدخلت وحرمتنا من ثمار الانتصار»؛ فقام كيسنجر بتسليمه «إنذاراً»، وكان إنذار كيسنجر، هو التهديد بوقف تدفق الأسلحة، التى كانت وراء تحقيق النصر فى المقام الأول.

بالتزامن مع ضغط كيسنجر على «ديان»، قدمت روسيا حلاً مذهلاً. ففى ٢٤ أكتوبر، قدم «ليونيد بريجينيف»، رئيس الحزب السوفيتى، إقتراحا إلى كيسنجر، بإرسال حملة مشتركة من القوات السوفيتية الأمريكية إلى السويس لإنقاذ الجيش الثالث من «ديان»، ثم أضاف إنه فى حالة رفض كيسنجر، فإن الإتحاد السوفيتى سيتولى منفرداً إرسال قواته. وقدمت وكالة المخابرات المركزية تقريراً ـ فى ذلك الوقت ـ يفيد بوجود سبع فرق جوية روسية، فى حالة طوارئ على استعداد للانطلاق.

استخدم كيسنجر فى رده أعنف لغة يمكن استخدامها، فيما عدا الإعلان الفعلى للحرب*. لقد أقنع نيكسون بإعلان حالة الطوارئ فى كل القوات المسلحة

(*) فيما بعد أطلق كيسنجر على إنذاره اسم «رد الفعل المبالغ فيه عن عمد».

الأمريكية ـ فى كافة أنحاء العالم ـ بما فى ذلك قوات الهجوم النووى. أعد «البنتاجون» خطط لطيران الفرق الأمريكية إلى السويس، لمواجهة جنود المظلات الروس إذا لزم الأمر، وأدرك «بريجينيف» ـ حينذاك ـ أن «كيسنجر» لن يتورع عن أى شئ لإبقاء القوات الروسية خارج المنطقة. وأصر كيسنجر على تكوين قوة لحفظ السلام تابعة للأمم المتحدة من جيوش القوات غير النووية، ووافق بريجينيف، وبناءً عليه تم إلغاء الانذار الأمريكى الذى سبب الذعر للجميع، ثم أنهى ديان ضغوطه على الجيش الثالث. وانتهت الحرب.

أصبح فى مقدور كيسنجر الآن أن يخطو إلى مركز الأحداث، الذى شغلته من قبل، الجيوش المتصارعة، ثم حالة الطوارئ التى أعلنت فى القوات النووية الأمريكية. لقدحان الوقت لممارسة الدبلوماسية، ولم يسبق للعالم أن رأى دبلوماسياً مثل وزير الخارجية الأمريكى. وفى الحقيقة، لقد سبق للولايات المتحدة أن قامت بدور الوسيط المخلص فى الشرق الأوسط، حيث جمعت بين المصريين والإسرائيليين لبحث ترتيبات وقف إطلاق النار المحلية، أو تعديل الحدود، ولكن كيسنجر أضاف لمساته الخاصة على العملية. وأخذ يتنقل بين العواصم العربية فى طائرته النفاثة المعدة له خصيصاً؛ محاطاً بفرق صحفية من كافة أرجاء العالم، فكان يظهر فى نشرات الأخبار المسائية بصحبة ملك أو رئيس دولة مختلف فى كل ليلة، ونجح فى إبهار رجال الصحافة بدهائه، ورجال السياسة بخفة ظله، وسحق الجميع بمعلوماته الوفيرة (كان يعلم ارتفاع كل تل فى سيناء بالمتر)، وهكذا أصبح اللاجئ اليهودى ـ الذى فرّ من هتلر ـ أعظم نجم حقيقى شهده العالم أجمع.

وكان دوره الرئيسى أكثر تواضعاً ـ كما أعلن بنفسه مرات عديدة ـ إذ لم يكن بوسعه أكثر من أن يشرح لأحد الأطراف القيود التى كانت تحكم الطرف الآخر، وكان يؤدى تلك المهمة بكثير من الصبر والتأنى والود والمهارة، مع الحرص على أدق التفاصيل، لقد قال للإسرائيليين: كل العالم ضدكم، ولا يمكنكم أن تقفوا ضد

العالم أجمع. وقال للعرب: إن الولايات المتحدة فقط، هى التى يمكنها إقناع إسرائيل بالانسحاب من الأراضى المحتلة، ولكن لا يمكن أن تتوقعوا من الولايات المتحدة أن تبذل كل ذلك الوقت والجهود من أجل عملية ـ من الواضح جدا ـ أنها لصالح العرب، طالما أنكم تمنعون عنها بترولكم. وقال للجانبين مرة تلو الأخرى: يتحتم عليكم قبول حل وسط.

لكنه قال ذلك ضمن دبلوماسية «الخطوة ـ بخطوة» بمعنى أنه بدلاً من تناول المسائل المهمة، مثل وضع القدس أو وطن للفلسطينيين، بدأ بالمشاكل الصغيرة، التى تركزت أساساً على فك اشتباك الجيوش، التى كانت قد اختلطت بشكل سئ على ضفتى قناة السويس وفى مرتفعات الجولان. وطبقاً لنقاد كيسنجر، كان يعيب سياسة «الخطوة ـ بخطوة» أنها كانت قصيرة النظر، وبالتحديد لأنها تجاهلت القضايا الحقيقية. كيف يمكن أن يتحقق السلام فى الشرق الأوسط، إذا تجاهل منظمة التحرير الفلسطينية؟ طبقاً لأنصار كيسنجر، كان واضحاً أنك إذا بدأت بمناقشة منظمة التحرير الفلسطينية، فستنتهى المباحثات فى التو واللحظة.

كما استغل كيسنجر مركزه بصفته المتحدث الرسمى لأغنى دولة فى العالم. ورغم أن الأدلة غير مؤكدة، والتفاصيل غير معروفة، فمن الجلى أنه قدم وعوداً عريضة خاصة بالمساعدات الأمريكية الاقتصادية والفنية، التى ستتوفر للجانبين فى حالة تحقيق سلام حقيقى فى المنطقة*.

(*) لقد فعل نفس الشئ فى فيتنام. إن استعداد كيسنجر لبذل الوعود صار موضوع نكتة شاعت فى إسرائيل: يذهب كيسنجر لمقابلة رجل فقير قائلاً: «إننى أبغى زواج ابنك» فيجيبه الرجل الفقير «إننى لا أتدخل فى حياة ابنى» فيرد عليه كيسنجر قائلاً: «لكن الفتاة هى ابنة اللورد روث تشيلد»، «حسن، فى هذه الحالة..» ثم يذهب كيسنجر إلى اللورد روث تشيلد قائلاً: «لدى زوج لابنتك». «لكن ابنتى صغيرة جداً على الزواج». «لكن ذلك الشاب الصغير نائب رئيس البنك الدولى» «حسن، فى هذه الحالة..» وأخيراً يذهب كيسنجر لمقابلة رئيس البنك الدولى: «لدى شاب أود أن أزكيه لديك؛ ليشغل منصب نائب الرئيس» «لكننى لدى بالفعل نواب رؤوساء أكثر من حاجتى». «لكن هذا الشاب هو صهر اللورد روث تشيلد». «حسن، فى تلك الحالة...».

بدأت الخطوة الأولى فى ٧ نوفمبر ١٩٧٣، عندما طار كيسنجر إلى القاهرة لمقابلة السادات؛ وأعادت الولايات المتحدة ومصر العلاقات الدبلوماسية التى كانت مقطوعة منذ ١٩٦٧. وبعد ذلك، قام كيسنجر بترتيبات تبادل أسرى الحرب، ورفع الحصار الإسرائيلى عن مدينة السويس والجيش الثالث، ثم نظم مؤتمر جنيف الذى عقد فى ديسمبر، ولكنه لم يسفر عن شيء. ثم تولى سراً ترتيبات عقد اتفاق مصرى إسرائيلى (تم توقيعه فى ١٨ يناير ١٩٧٤)، اقتضى فك اشتباك متبادل، وسحب القوات بطول السويس، وتكوين قوة طوارئ تابعة للأمم المتحدة ترابط فى منطقة فاصلة بين الدولتين. وأخذت روسيا ـ مثلها مثل كل الأطراف المعنية ـ تراقب كيسنجر فى دهشة، وهو يحرك قطع الشطرنج.

وتحقق نصره الأعظم ـ المكافأة التى نالها مقابل كل المجهودات الشاقة التى بذلها ـ فى ١٨ مارس ١٩٧٤، عندما رفعت الدول العربية الحظر عن شحنات البترول. وظل طوال مايو ١٩٧٤ يتنقل ـ ذهاباً وإياباً ـ كالمكوك بين سوريا وإسرائيل، حتى توصل أخيراً (فى ٣١ مايو) إلى إنجاز اتفاقية لوقف إطلاق النار، وفك اشتباك القوات فى مرتفعات الجولان.

خلال العامين والنصف المتبقيين من حكومة نيكسون ـ فورد، قامت الولايات المتحدة بتزويد إسرائيل بأسلحة بلغت قيمتها أكثر من ٣ بلايين دولار، اشتملت على ذخائر محكمة التوجيه، ووحدات قنابل عنقودية، ودبابات، وحاملات مدرعة ومدفعية مسيّرة آلياً، وشاحنات بضائع، وطائرات بضائع، وبنادق، وطائرات هليكوبتر، وصواريخ مضادة للدبابات، وصناديق إلكترونية مضادة للرادار، وطائرات «فانتوم وسكاى هوك». لقد أعلن أحد المسئولين بوزارة الدفاع أن «إسرائيل تريد أن تضمن أمنها ألف فى المائة، وهذا هو ما تناله.. إنها قادرة بالقطع على هزيمة أى اتحاد للجيوش العربية على الأقل حتى ١٩٨٠».

لم يكن كيسنجر المسئول الوحيد عن هذا الالتزام بالدفاع عن إسرائيل، الذى نال اهتماماً فوق العادة. ففى منتصف السبعينيات ـ كان الكونجرس قد بدأ فى ممارسة سلطاته فى السياسة الخارجية (انظر الفصل الثانى عشر).

كان تدخل الكونجرس ـ عادة ـ فى شكل حذر ـ انسحب من ڤيتنام وكمبوديا، ابتعد عن أنجولا، و... هكذا ـ ولكن فى الشرق الأوسط، كان الكونجرس عاقداً العزم على مساندة إسرائيل. وهكذا فى ٢١ مايو ١٩٧٥، قام أكثر من ثلاثة أرباع أعضاء مجلس الشيوخ (ستة وسبعين عضواً بالضبط) بكتابة خطاب جماعى إلى الرئيس فورد، للتصديق على طلب إسرائيل لحدود «يمكن الدفاع عنها»، وتم تطعيم الخطاب بعبارات مثل: «العلاقة الخاصة بين بلدنا وإسرائيل»، و «منع المعدات العسكرية عن إسرائيل له خطورته»، و «الولايات المتحدة... تؤيد إسرائيل بشكل حاسم». وكأنما كان ذلك الاستعراض لقوة جماعة الضغط اليهودية فى واشنطن، غير كافٍ؛ إذ تبعه إجراء آخر لإذلال كيسنجر فى صيف ١٩٧٥، عندما قام مجلس الشيوخ بتجميد صفقة بيع قذائف «هوك» الدفاعية إلى حسين ملك الأردن.

علاوة على ذلك، عمد مجلس الشيوخ إلى الإيقاع بكيسنجر فى الشرك الذى نصبه بنفسه، وذلك عندما استخدم السناتور «هنرى چاكسون» من واشنطن مفهوم كيسنجر لسياسة الترابط ضده، إذ أن «چاكسون» ربط بين هجرة اليهود من روسيا وبين الصفقات التجارية الأمريكية مع «الكرملين»، فثارت ثائرة كيسنجر ـ الذى لم يكن أبداً من مؤيدى الثبات على المبدأ ـ لأن هذا الاستخدام لسياسة الربط عرّض للخطر الصفقات التجارية ـ التى كان يعتزم استخدامها كمكافأة لإنفراج التوتر فى العلاقات الدولية. وحاول كيسنجر أن يشرح للسناتور «چاكسون» أن الهجرة والتجارة لم ـ ولا يجب أن ـ يربطهما رابط، ولكنه فشل فى إقناع مجلس الشيوخ.

ونجح «چاكسون» فى تجميد منح روسيا، مرتبة: «الدولة الأكثر تفضيلاً ـ MFN»، التى كانت ستسمح بزيادة التجارة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى بشكل ملموس، وذلك بأن أثار قضية «ضريبة الخروج»، التى كانت ـ فى واقع الأمر

ـ رسماً تحصله الدولة من اليهود، الذين هاجروا إلى إسرائيل بشهاداتهم ومهاراتهم الفنية. لقد وصف «چاكسون» تلك الضريبة بأنها نقود ملطخة بالدم، وبأنها إساءة مثيرة للغضب. وكان بريچينيف متلهفاً على التجارة، لكنه أيضا أراد إستبعاد فكرة أن أحد شيوخ الولايات المتحدة أجبره على التراجع، لذلك عرض على نيكسون حلاً وسطاً، وهو أن يأمر سراً بتوقف العمل بضريبة الخروج، مع الاستمرار فى السماح بمعدل هجرة اليهود السنوية، وهى ٤٠,٠٠٠ ألف يهودى. ولكن، عندما عرض نيكسون هذه التسوية على «چاكسون»، اكتشف أن چاكسون لم يكن يسعى إلى إنجاز أفضل اتفاق يمكن التوصل اليه، بل كان يبحث عن قضية يثيرها، إذ رفض أن يسحب اعتراضاته. وعندئذ، قرر «بريچينيف» أن يثأر لفشله فى الحصول على مرتبة «الدولة الأكثر تفضيلاً»، وذلك بتقليص هجرة اليهود، فخفض العدد إلى أقل من ١٠٠٠ فى السنة، وأمر بتحصيل «ضريبة الخروج» بالكامل. ومع ذلك ظل السيناتور «چاكسون»، مفضلاً لدى جماعة الضغط اليهودية فى الولايات المتحدة.

كان هذا خير مثال على الصعوبات، التى تنجم من تدخل الكونجرس فى السياسة الخارجية، وعلى نوعية التفكير التى كان على نيكسون وكيسنجر التعامل معها أثناء تأسيسهما للنظام العالمى الجديد. كما أنه يوفر نقطة بداية لمناقشة الاعتقاد، الذى تزايد شيوعه، بأن ريتشارد نيكسون كان بارعاً فى صناعة السياسة الخارجية.

إن هذا الاعتقاد له أساس من الصحة، ففى مواجهة المشاكل الجسيمة ـ التى كان أحد مصادرها مجلس الشيوخ ـ أحرزت إدارة نيكسون انتصارات مهمة فى السياسة الخارجية، أولها أنها نجحت فى اقتلاع الولايات المتحدة من ڤيتنام؛ وثانيها أنها فتحت الأبواب أمام الصين؛ وثالثها أنها استنت سياسة انفراج التوتر فى العلاقات مع روسيا؛ ورابعها أنها توصلت إلى اتفاقية مع السوڤييت للرقابة على التسليح. ولا يمكن لأى إدارة أمريكية أخرى ـ فى زمن الحرب الباردة ـ أن تدعى تحقيق واحد فقط من مثل هذه الإنجازات.

لكن القضية لها جانب آخر؛ فتراجع نيكسون من ڤيتنام لم يحدث إلا بعد أربع سنوات بشعة من الحرب، وعندما انسحب لم تكن الصفقة التى حصل عليها أفضل مما كان يمكن أن يحصل عليه فى ١٩٦٩. وإذا كان هو أكثر شخص مسئول عن فتح الباب للصين، فهو أيضا أكثر شخص مسئول عن بقائه مغلقاً لمدة الثلاثين عاماً السابقة على ذلك. أما سياسة الانفراج بكل مميزاتها، فقد كان نيكسون المتسبب الرئيسى فى تصدعها، بسبب عدم قدرته على إقناع مجلس الشيوخ بمميزاتها والحاجة إليها، وبسبب رفضه ـ شخصياً ـ الثقة فى السوڤييت، ولو بدرجة طفيفة. وبالتالى، نبذت الإدارة الأمريكية التى خلفته سياسة الانفراج ولم تنتعش مرة أخرى منذ ذلك الوقت. أما بالنسبة للرقابة على التسليح، فقد تم ـ منذ زمن بعيد ـ تجاوز الحدود التى وضعتها اتفاقية سولت. وباختصار كان القليل جداً من سياسة نيكسون الخارجية باقياً أو مستمراً، على عكس مبدأ ترومان بكل تأكيد.

كان نيكسون صاحب أفكار رائعة، ولكن تنفيذها كان يستلزم الحصول على مؤيدين، وهو ما لم يحظ به، ربما لأنه كان من المستحيل التغلب على تقاليد وعادات الحرب الباردة، التى استمرت لربع قرن ـ ومثال ذلك، ما حدث من السيناتور چاكسون بخصوص هجرة اليهود. وربما إذا كانت قد أتيحت له فرصة تولى الرئاسة للمرة الثانية لمدة أربعة سنوات كاملة، لكان انتصر، وهذا ما يذهب إليه المعجبون بنيكسون. وربما إذا كان متولياً الرئاسة فى ١٩٧٥ ـ طبقاً لحجة نيكسون نفسه ـ لما جرؤت ڤيتنام الشمالية على غزو سايجون. ربما.

لكن النتيجة النهائية هى فشل نيكسون وكيسنجر فى تحقيق أى هدف من أهداف سياستهما الخارجية؛ فلم يقتلعا الولايات المتحدة من ڤيتنام، دون وقوع ڤيتنام فى أيدى الشيوعيين، ولم يستطيعا حل مشكلة «فورموزا»، أو إقامة ـ بالتالى ـ علاقات دبلوماسية كاملة مع الصينيين، وعجزا عن إقامة سياسة مستمرة لانفراج التوتر الدولى، ولم يضعا أية قيود على سباق التسليح. إن الحكم من خلال نفس المعايير التى وضعاها بأنفسهما، يعنى أن ما وصلا إليه كان هزيلاً.

حتى فى الشرق الأوسط، الذى شهد آخر انتصارات كيسنجر. فعندما ترك منصبه فى يناير ١٩٧٧، لم يكن قد أنجز شيئاً عن طريق دبلوماسية المكوك، فيما عدا أن العرب أصبحوا يبيعون البترول للولايات المتحدة وأوروبا، بأربعة أضعاف الثمن. لقد أدى خطاب مجلس الشيوخ بخصوص الدفاع عن إسرائيل إلى اكتساب اسرائيل حصانة ضد تهديداته بسحب الدعم الأمريكى؛ وبالتالى القدرة على الاستمرار فى تعنتها فى مفاوضات السلام. وظلت إسرائيل محتلة لمعظم سيناء، ومرتفعات الجولان، والضفة الغربية للأردن. أما مشكلة منظمة التحرير الفلسطينية، فقد ساءت عن ذى قبل، وتجسمت بالحرب الأهلية فى لبنان بين المسيحيين والمسلمين، التى تورطت سوريا فيها بشدة، وتواجدت منظمة التحرير الفلسطينية فى خضمها، بينما أطلق الإسرائيليون الأسلحة الأمريكية الحديثة، لتدمير القرى اللبنانية التى كانوا يرتابون أنها تأوى أعضاء منظمة التحرير الفلسطينية.

عندما ترك كيسنجر منصبه كان تحقيق السلام فى الشرق الأوسط ما زال هدفاً للسياسة الخارجية الأمريكية، بدلاً من أن يصبح حقيقة. وظلت الحلول الدائمة بعيدة تماماً عن المنال، وظل الوضع فى الشرق الأوسط ـ عموماً ـ مثل «العلبة» الجاهزة، لإشعال النار فى العالم كله بشرارة واحدة، على حد وصف الرؤساء الأمريكيين.

وفى أفريقيا أيضاً، ظلت احتمالات اشتعال الحرب مرتفعة. ففى زامبيا وروديسيا (زيمبابوى)، وأنجولا، وجنوب غرب أفريقيا (ناميبيا)، وموزمبيق، وجنوب أفريقيا، تولى أربعة ملايين من البيض حكم ٣٠ مليوناً من السود، وكان ما يربط تلك الدول إلى حد ما، هو وجود حكومات الأقلية، والاستغلال المريع للعمالة السوداء*؛ لصالح نخبة من البيض الأثرياء ثراءً فاحشاً.

(*) فى حكومة جنوب أفريقيا.. اضطر العمال إلى الإقامة فى معسكرات مجاورة للمناجم، لمدد تتراوح بين ١٢، ١٨ شهراً دون رؤية عائلاتهم، خلال تلك الفترات، انخفضت الأجور فى المناجم من ٧٢ سنتاً فى اليوم ـ فى ١٩١٠ ـ إلى ٥٧ سنتاً فى اليوم، فى ١٩٧٥.

كانت تلك الدول، المحكومة من قبل البيض، تتبع تقاليد مختلفة، ولذلك سلكت كل دولة منها طريقاً مختلفاً. وبحلول ١٩٧٩، كانت زامبيا، وأنجولا، وموزمبيق قد حققت حكم الأغلبية، وكانت روديسيا بسبيلها إلى تأسيس دولة ديمقراطية، مبنية على مبدأ رجل واحد ـ وصوت واحد. ومن ناحية أخرى، ساءت الأوضاع فى ناميبيا، حيث كانت حكومة جنوب أفريقيا قد أحكمت قبضتها على المستعمرة. أما فى جنوب أفريقيا ـ ذاتها ـ والتى حصلت على استقلالها منذ بداية القرن، فزادت حدة التمييز العنصرى فى أكثر دولة عنصرية حكمها الرجل الأبيض فى العالم أجمع. وكانت حكومة الأقلية البيضاء محتكرة للقوة التى لم تتردد فى استخدامها، وللسلطات التى رفضت التنازل عنها، أو حتى مشاركتها.

كانت كل دولة من دول جنوب أفريقيا، ذات أهمية اقتصادية للولايات المتحدة. وبالتالى، كانت السياسة الأمريكية، ـ كما لخصتها مذكرة دراسة الأمن الأمريكى القومى رقم ٣٩ *ـ «محاولة الموازنة بين مصالحنا الاقتصادية والعلمية والاستراتيجية فى حكومات الرجل الأبيض، وبين الفوائد السياسية التى تعود على الولايات المتحدة، من جراء انفصالها عن حكومات الأقلية البيضاء وسياساتها العنصرية القمعية». المشكلة أن ذلك كان أملاً، أكثر منه سياسة، وبذا ساهم فى الندرة النسبية لتأثير الولايات المتحدة على التطورات فى جنوب أفريقيا.

لقد تنبأت الوثيقة رقم ٣٩ للأمن القومى الأمريكى باستمرار الجمود فى وضع المستعمرة البرتغالية فى أنجولا**؛ حيث شنت حركات تحرير السود، وحرب عصابات على الحكومة. وكانت أنجولا مختلفة عن حكومة جنوب أفريقيا وروديسيا،

(*) كانت مذكرة دراسة الأمن القومى رقم ٣٩ عبارة عن مراجعة شاملة من قبل مجلس الأمن القومى الأمريكى للسياسة الأمريكية فى أفريقيا، وتحليل للمصالح الأمريكية الاقتصادية والسياسية فى أفريقيا، تم إعدادها فى ١٩٦٩، بناءً على طلب هنرى كيسنجر.

(**) سيطر عليها البرتغاليون، بحيث تكون جزءاً شرعياً من البرتغال، مثلما سيطر الفرنسيون على الجزائر ـ من قبل ـ بحيث تكون جزءاً شرعياً من فرنسا.

افرقيا فى عام ١٩٩٠م

التواريخ تحدد سنة الاستقلال لكل دولة

٥٥٠
المغرب
١٩٥٦م
تونس ١٩٥٦م
البحر الأبيض المتوسط
الجزائر
١٩٦٢م
ليبيا
١٩٥٢م
مصر
١٩٥١ م
الصحراء الغربية
١٩٧٦م
موريتانيا
١٩٦٠م
مالى
١٩٦٠م
النيجر
١٩٦٠م
تشاد
١٩٦٠م
السودان
١٩٥٦م
البحر الأحمر
جيبوتى ١٩٧٧م
الصومال
أثيوبيا
١٩٤١م
اجامبيا
١٩٦٥م
السنغال
١٩٦٠م
غينيا بيساو
١٩٧٤م
غينيا
١٩٥٨م
فولتا العليا
١٩٦٠م
نيجيريا
١٩٦٠م
بنين ١٩٦٠م
توجو
١٩٦٠م
غانا
١٩٥٧م
ساحل العاج
١٩٦٠م
سيراليون
١٩٦١م
الكاميرون
جمهورية أفريقيا الوسطى

فى أن البرتغاليين قاموا بالتخلص من كل المظاهر الواضحة التفرقة العنصرية، وبدأوا فى الستينيات برنامج لتعليم السود وإدماجهم فى النظام الاقتصادى. ولكن عديداً من الزعماء السود نبذوا ذلك البرنامج، لكونه محاولة غير بارعة، للإبقاء على سيطرة الرجل الأبيض.

كانت هناك ثلاث جماعات رئيسية، تطالب بالاستقلال التام لأنجولا، ألا وهى: الحركة الشعبية أو «MPHA» والجبهة الوطنية أو «FNLA»، والاتحاد الوطنى للاستقلال التام أو «UNITA»، وكانت كلها تحصل على مساعدات من روسيا أو الصين. ولكن آراء زعماء «الحركة الشعبية» كانت ماركسية ومعادية للاستعمار، وكانوا قد أدانوا الولايات المتحدة لتأييدها البرتغال. وكانت الصحف الأمريكية تشير إلى الحركة الشعبية «التى يساندها السوفييت»، و الجبهة الوطنية «المعتدلة»، وهو تحليل تقبلته المخابرات الأمريكية. ولكن فى ١٩٦٩، لم يعد الوضع فى أنجولا مثار أى قلق للولايات المتحدة، إذ تأكد لها أن البرتغاليين مسيطرون تماماً على الموقف.

لقد حاولت الولايات المتحدة أن تظل فى موقف المراقب لكل ما يحدث فى أنجولا وموزمبيق (مستعمرة برتغالية أيضاً)، من مشاكل، مع اتخاذ موقف يتسم بالفتور نحو البرتغال ذاتها، لكن نيكسون اتخذ، فى ١٩٧١، موقفاً مؤيداً للبرتغال. وكان كيسنجر يسعى إلى تقوية نفوذ حلف شمال الأطلنطى والى التمكن من حرية استخدام قاعدة البرتغال الاستراتيجية فى منطقة «الأزورز»، وفى مقابل ذلك وقع نيكسون على اتفاقية تنفيذية، حصلت البرتغال بمقتضاها، على قرض قدره ٤٣٦ مليون دولار. وفى السنة التالية صرح نيكسون ببيع وسائل نقل عسكرية إلى البرتغال، ثم منحها مزيداً من القروض استخدمها البرتغاليون فى شراء طائرات هليكوبتر، لاستخدامها ضد حرب العصابات فى مستعمراتها. وحصل كيسنجر على مكافأته فى حرب «يوم كيبور» فى ١٩٧٣، حيث كانت البرتغال هى الدولة الوحيدة ـ من دول حلف شمال الأطلنطى ـ التى سمحت للطائرات الأمريكية المتجهة إلى إسرائيل أن تهبط على أراضيها، للتزود بالوقود الإضافى.

فى أبريل ١٩٧٤، وقع انقلاب عسكرى فى لشبونة، أدى إلى خلق وضع جديد، إذ ان زعماء البرتغال العسكريين أنهكتهم الحروب الفاشلة التى لا نهاية لها، فقرروا أن يمنحوا المستعمرات استقلالها. وفى يناير ١٩٧٥، تأسست حكومة انتقالية فى «لواندا»، عاصمة أنجولا، مع اشتراك كل جماعات التحرير فى إعداد ترتيبات الاستقلال، وتنظيم حملات انتخابية فى البلاد، استعداداً للانتخابات المزمع إجراؤها فى أكتوبر ١٩٧٥، وتحدد يوم ١١ نوفمبر ١٩٧٥ ليكون يوم إعلان الاستقلال.

ولكن جماعات الحركة الشعبية والجبهة الوطنية والاتحاد الوطنى للاستقلال التام وجدت استحالة فى العمل سويا. وفسرت القوى الكبيرة أن مرجع ذلك يرجع إلى نزاعات أيدلوجية حول الشيوعية والرأسمالية؛ بينما رأت مصادر أفريقية ـ أكثر إطلاعاً على الأمور ـ أن ذلك مرجعه وجود انقسامات قبلية وعرقية. وعلى أية حال، فتحت الفوضى التى سادت «لواندا» الباب أمام التدخل الخارجى.

كانت الولايات المتحدة أول من استجاب للموقف، وذلك بالرغم من أن كيسنجر و «ويليام كولبى» مدير وكالة المخابرات المركزية، أكدا ـ فيما بعد ـ أن الولايات المتحدة دخلت الحرب الأهلية فى أنجولا ـ فقط ـ لمقاومة الخطر الشيوعى هناك، إلا أن الحقيقة هى أن الولايات المتحدة اتخذت الخطوة الفعلية الأولى* ـ كما كشف عن ذلك فيما بعد «جون ستوكويل» رئيس فريق وكالة المخابرات المركزية فى أنجولا. وفى ظل الاختيارات السياسية السائدة فى أنجولا، وقع اختيار وكالة المخابرات المركزية على «الجبهة الوطنية»، كما كان «الاتحاد الوطنى للاستقلال التام» مقبولاً، أما «الحركة الشعبية» فقد اعْتُقِدَ أنها متطرفة، وشيوعية، ومدعمة من روسيا، لذا كان لابد من إسقاطها. وحقيقة الأمر، لم يخرج الأمر عن تنافس القوى العظمى؛

(*) اتخذت الصين الخطوة الثانية، حيث أرسلت ١١٢ مستشاراً عسكرياً، وبعض المعدات لمساعدة جماعة الجبهة الوطنية

لأن القوى الخارجية دخلت أنجولا قبل أن يتمكن البرتغاليون من إفساح الطريق. ولم يتوقف الأمر عند القوى العظمى فقط، إذ لم تقتصر المساعدات التى تلقتها «الجبهة الوطنية» و«الاتحاد الوطنى للاستقلال التام» على المساعدات الأمريكية والصينية فقط، بل حصلت على المساعدات أيضاً من رومانيا، وكوريا الشمالية، وفرنسا، وإسرائيل، وألمانيا الغربية، والسنغال، وأوغندا، وزائير، وزامبيا، وتنزانيا، وحكومة جنوب أفريقيا. أما «الجبهة الشعبية» فحصلت على مساعدات من الاتحاد السوفيتى، وكوبا وألمانيا الشرقية، والجزائر، وغينيا، وبولندا. ولا شك أن ذلك يعد سجلاً ـ من ترع ما ـ للسياسة التى تحول الغرباء إلى رفقاء.

وتولت وكالة المخابرات المركزية إرسال المساعدات العسكرية الأمريكية إلى أنجولا سراً، عن طريق «موبوتو» فى زائير. ورد السوفييت على ذلك بجسر جوى للبضائع المرسلة إلى «الجبهة الشعبية»، التى بلغت ـ فى النهاية ـ حوالى عشرة أضعاف برنامج المساعدات الأمريكية. وفى ذلك الوقت، احتاجت «الجبهة الوطنية» إلى التدريب على استخدام الأسلحة المرسلة من الولايات المتحدة. وكانت وكالة المخابرات المركزية فى ذلك الوقت، فى موقف لا تحسد عليه، بسبب الاسلوب البشع الذى اتبعته لإخلاء سايجون قبل ذلك بعدة أشهر. وبالإضافة إلى ذلك رفض الجميع «ڤيتنام أخرى». وهكذا، فإن الجهاز الذى أنشأه مجلس الأمن القومى الأمريكى، لمراقبة العمليات السرية لوكالة المخابرات المركزية ـ والذى عرف باسم «لجنة الأربعين» ـ رفض بصفة قاطعة استخدام مستشارين أمريكيين فى أفريقيا. ولكن، كما دوّن العميل «ستوكويل»، فيما بعد، بهدوء: «أدينا المهمة على أية حال».

بالإضافة إلى إرسال المستشارين إلى أنجولا، أقامت وكالة المخابرات الأمريكية تحالفاً واقعياً مع حكومة جنوب أفريقيا، التى اشتركت فى القتال بقوات عسكرية نظامية فى سبتمبر ١٩٧٥، وكانت تلك أول مرة، تشترك حكومة جنوب أفريقيا فى حرب بأفريقيا السوداء. وهكذا وجدت واشنطن وبريتوريا وبكين فى موقع تحارب فيه جنباً إلى جنب.

كانت جنوب أفريقيا تهدف إلى كسب شعور بالتعاطف معها، بمساندة نفس الجانب الذى كانت زائير والولايات المتحدة تسانده، ولقد أقنعت ـ نفسها ـ أن أنجولا ستكون أكثر تقبلاً لقواتها، رغم أنها بيضاء، لكونها من الأفارقة الوطنيين*، بدلا من السود الكوبيين كما أنهم اعتقدوا أنهم سينتصرون، مما شجعهم على اختيار ذلك الطريق الخطير. وفى نهاية الأمر، أرسلت جنوب أفريقيا فيلقاً مسلحاً من قواتها النظامية، ليحارب بجانب «الاتحاد الوطنى للاستقلال التام» الذى أوشك عندئذ على الانتصار فى الحرب.

وأخيراً، توقف هجوم جنوب أفريقيا، إذ قام الاتحاد السوفيتى بإمداد «الجبهة الشعبية»، بأسلحة شاملة،كما أرسلت كوبا خمسة عشر ألف جندى، على أعلى مستوى من التدريب والكفاءة من قواتها النظامية. لقد نجح الكوبيون ـ دون شك ـ فى ترجيح كفة «الجبهة الشعبية»، التى سرعان ما انتصرت فى الحرب. واستمرت معامل تكرير البترول الأمريكية فى ممارسة أعمالها، وسرعان ما تولت القوات الكوبية مهمة حماية ممتلكات «شفرون» من جنود «الاتحاد القومى للاستقلال التام»، الذين كانوا يحملون أسلحة أمريكية. وإذا كان الوجود السوفيتى فى أفريقيا قد أزعج كيسنجر، فإن الوجود الكوبى جعله شديد الغضب، إذ ثار وتوعّـد، ثم أعلن ـ فى مارس ١٩٧٦ ـ أن «الولايات المتحدة لن تقبل مزيداً من التدخل الشيوعى العسكرى فى أفريقيا». ونبذ «مايك مانسفيلد» ـ زعيم الأغلبية فى مجلس الشيوخ ـ ذلك التهديد، ووصفه بأنه «خطابة لا طائل منها». أما توماس أونيل، چونيور ـ زعيم الأقلية فى مجلس النواب ـ فقد طالب الرئيس فورد بأن «يكذّب كيسنجر علناً»، فقام «دونالد رامزفيلد» ـ وزير الدفاع ـ بتقديم تبرير ضعيف، موضحا أن إدارة فورد، كانت تدرس اتخاذ «إجراءات اقتصادية أو سياسية فقط ضد كوبا، وليست عسكرية».

(*) إن مواطنى جنوب أفريقيا يعتبرون أنفسهم أفارقة لسبب منطقى، هو أن أسلافهم استقروا هناك منذ ثلاثمائة سنة ـ فى بعض الحالات ـ وعلى خلاف البيض فى روديسيا، ليس لديهم «وطن» فى أوروبا أو بريطانيا، يمكنهم العودة إليه، أفريقيا هى وطنهم، كما أنهم يدعون أنه عندما استوطن أسلافهم رأس القارة.. لم يكن هناك من يقيم فيها.

كان ذلك مثالاً آخر على تولى الكونجرس لأمور السياسة الخارجية الأمريكية، بأسلوب لم يكن وارداً على الإطلاق فى سنوات رئاسة ترومان، أو إيزنهاور، أو كنيدى، أو جونسون. لقد استخدم الكونجرس نفس السلطة، التى مارسها لإجبار نيكسون على الانسحاب من ڤيتنام، سلطة الموارد المالية، ففى ٢٧ يناير ١٩٧٦ ـ وبالرغم من الالتماسات التى قدمها فورد وكيسنجر فى آخر لحظة ـ اتخذ قراراً، بأغلبية ٣٢٣ صوتاً ضد ٩٩ صوتاً، بحظر المساعدات العسكرية السرية إلى أنجولا؛ فأصيب الرئيس بالإحباط، واتهم الكونجرس بأنه «فقد شجاعته».

ربما كان ذلك صحيحاً، ولكن عديداً من الأمريكيين اعتبر أن الكونجرس بدأ ـ أخيراً ـ يواجه مسئولياته، وفى سبيل ذلك، كان يمارس نفوذه، لفرض قيود ضرورية للغايةعلى المغامرين فى «وكالة المخابرات المركزية» والبيت الأبيض. أما انتصار «الجبهة الشعبية» فى أنجولا، فلم يعتبره الكونجرس تطوراً حاسماً، إذ كان أقل قلقاً من «وكالة المخابرات المركزية» على مكانة الولايات المتحدة فى أفريقيا، وأكثر اهتماماً بالثمن، وأقل رغبة فى الهجوم بمجرد سماع صوت الأبواق. والمثال على ذلك ما حدث فى ١٩٧٦، عندما أوشكت أثيوبيا والصومال على إعلان الحرب. كانت «وكالة المخابرات المركزية» على استعداد للتدخل فى صف أثيوبيا، على أساس أن السوفييت كانوا يسلحون الصومال بالأسلحة الحديثة، وأن الخبراء الكوبيين كانوا قد التحقوا بالقوات الصومالية، ووافق كيسنجر «وكالة المخابرات المركزية»، ولكن الكونجرس راودته الشكوك. وحيث أن إدارة جديدة كانت على وشك تولى السلطة فى واشنطن، لم يتخذ أى إجراء. وبعد مرور سنة ـ فى خريف ١٩٧٧ ـ طرد الروس من الصومال، فبدأوا فى تسليح أثيوبيا، وعندئذ حثت «وكالة المخابرات المركزية» إدارة كارتر على التدخل فى صف الصومال.

تقع جمهورية جنوب أفريقيا، فى أقصى جنوب قارة أفريقيا، فى عالم آخر تقريبا عالم يقول الحكام البيض إنهم عاقدون العزم على الدفاع عنه إلى الأبد. فى

بقية أرجاء العالم، اتجهت الحركات السياسية الأساسية ـ منذ ١٩٤٥ ـ إما فى اتجاه حكم الأغلبية، أو فى اتجاه الاشتراكية. أما الحكم الاستعمارى، فقد اختفى تقريباً (خارج الاتحاد السوفيتى). وحقيقة أن حكم الحزب الواحد فى الدول الاشتراكية، يبعد كل البعد عن الديمقراطية الحقيقية، إلا أنه من الحقيقى أيضاً أن العالم نجح ـ خلال الأربعين عاماً الماضية ـ فى التخلص من عديد من الدول الملكية والديكتاتوريات المستبدة. كما أن الدول الاشتراكية ملتزمة ـ على الأقل نظرياً ـ بمبادئ تكافؤ الفرص، والتعليم، والحقوق الأساسية.

لقد تحركت جنوب أفريقيا ـ فى الاتجاه المعاكس ـ بعيداً عن الديموقراطية، وبعيداً عن فكرة المساواة لكل المواطنين أمام القانون. وقد زادت صرامة السياسات العنصرية فى جنوب أفريقيا باضطراد منذ الحرب، وعندما ازدهر اقتصادها، زادت حاجتها إلى العمالة السوداء، وعندما زاد اشتراك السود فى النظام الاقتصادى، ازداد مستوى القمع لفرض سياسة التميز العنصرى، ثم تخفيض الأجور الحقيقية، والقبض على المنشقين السياسيين السود، وقتلهم، مع فرض تنفيذ الفصل المطلق بين الأجناس بالقوة. لقد أصبحت جنوب أفريقيا دولة بوليسية، وإذا لم تكن تضارع معسكرات الموت التى نصبها هتلر، أو معسكرات العمل التى أقامها ستالين، فإن الحقائق المريرة لما يجرى فيها ـ مثل حقائق ما يحدث فى مستشفيات الأمراض العقلية الروسية الحديثة ـ لا تزال محط ازدراء ومقت دول العالم.

ورغم أن جنوب أفريقيا منبوذة من المجتمع الدولى فقد كانت لديها فرص رائعة للاستثمار، بسبب رخص العمالة بها، وثرواتها المعدنية. وكانت الأرباح مرتفعة، والمخاطر ضئيلة، وبالتالى كان من المحتم أن تشق بعض شركات الاستثمار الأمريكية الخاصة طريقها فى جنوب أفريقيا، ولكن فى نطاق لايمكن مقارنته بحجم الاستثمارات الأمريكية فى أوروبا، أو الشرق الأوسط، أو أمريكا اللاتينية. لقد وصل إجمالى الاستثمارات الأمريكية فى جنوب أفريقيا ـ فى ١٩٧٣ ـ إلى مبلغ وقدره

١,٢ بليون دولار، وهو ما يمثل زيادة قدرها ٧٣٪ فى سنوات رئاسة نيكسون، وهى زيادة لم تتعد كثيراً نسبة التضخم. وكان مبلغ الـ ١,٢ بليون دولار، يمثل حوالى ثلث إجمالى الاستثمارات الأمريكية فى أفريقيا، وحوالى ١٥٪ من إجمالى الاستثمارات الأجنبية فى جنوب أفريقيا. كما بلغت صادرات الولايات المتحدة إلى جنوب أفريقيا، حوالى ١٧٪ من وارداتها. وكانت جنوب أفريقيا تنتج ٦٠٪ من الذهب، الذى يستورده العالم الغربى، كما كانت ثالث أكبر مورّد لليورانيوم. وعلاوة على ذلك، أقامت الولايات المتحدة ـ فى جنوب أفريقيا ـ محطة تابعة «لناسا NASA»؛ لتعقب مسار الأقمار الصناعية، وأخرى لتعقب مسار القوات الجوية، أما البحرية، فقد سعت إلى الحصول على تسهيلات استخدام ميناء على ـ أو بالقرب ـ من رأس الرجاء الصالح، الذى يعد من أهم المواقع الاستراتيجية فى العالم.

ولاتعد كل الاستثمارات ـ فى مجموعها ـ ضخمة الحجم، أى إن الولايات المتحدة ليست لها مصالح حيوية فى جنوب أفريقيا. وعلاوة على ذلك كان واضحاً أنه يستحيل على أى سياسى أمريكى، أن يتخذ موقفاً مؤيداً لجنوب أفريقيا نظراً لانتهاك الحقوق المدنية (آخر من فعل ذلك، كان «دين أتشيسون» الذى شهرّ به لموقفه المؤيد لجنوب أفريقيا). كما كان مستحيلاً ـ تقريباً ـ اقتراح سياسات، تجبر حكومة جنوب أفريقيا على الاتجاه نحو حكم الأغلبية، وبالتالى كانت السياسة الأمريكية تجاه جنوب أفريقيا متفاوتة ومضطربة. فمن ناحية حافظت الولايات المتحدة على العلاقات الدبلوماسية، ومن ناحية أخرى تزعم السفير «ستيڤنسون» ـ فى أوائل الستينيات ـ إدانة سياسة التمييز العنصرى فى الأمم المتحدة. ولم يحدث أن قامت الولايات المتحدة بحظر الاستثمارات فى جنوب أفريقيا، بل إن نيكسون أوشك على تشجيعها بالفعل، رغم أن الولايات المتحدة تزعمت ـ فعليا ـ الجهود التى بذلت فى ١٩٦٣، فى الأمم المتحدة، لفرض حظر بيع أسلحة إلى جنوب أفريقيا.

تقع ناميبيا ـ إحدى مستعمرات جنوب أفريقيا ـ جنوب أنجولا (جنوب غرب أفريقيا)، ولقد أصرت الولايات المتحدة على عدم شرعية استمرار سيطرة جنوب

أفريقيا على ناميبيا*، لدرجة أن نيكسون ـ تحت إلحاح كيسنجر ـ أخطر المستثمرين الأمريكيين بأن الولايات المتحدة ستعمل على تشجيع الاستثمارات فى ناميبيا، منذ ذلك الحين فصاعداً. وعلى أية حال لقد اقتصرت أهمية ناميبيا على تصدير العمالة إلى مناجم جنوب أفريقيا، ولم تكن بريتوريا على استعداد للتنازل عن ذلك المصدر للعمالة الرخيصة الكادحة. لقد أوجزت الوثيقة رقم «٣٩ للأمن القومى الأمريكى» مشكلة ناميبيا كالتالى «لايوجد حل للمشكلة حاليا. إن حكومة جنوب أفريقيا توطد حكمها، وتوسّع النطاق الذى تطبق فيه سياسة التمييز العنصرى ووسائل القمع. وإن جنوب أفريقيا تعتبر أن المنطقة حيوية لأمنها واقتصادها».

ولاتزال الروابط الثقافية والاقتصادية لأفريقيا مع أوروبا، إذ يدرس العدد الأكبر من الطلبة الأفارقة فى جامعات غرب أوروبا، وليس فى الجامعات الأمريكية أو الروسية، كما أن مستوى تجارة أوروبا الغربية مع أفريقيا واستثماراتها فى أفريقيا يفوق ـ بقدر كبير جداً ـ ذلك المستوى فى أى من القوتين العظميين. إن اللغات «الحديثة» والشائعة فى أفريقيا، هى الانجليزية والفرنسية، ويتحدث الأفارقة الإنجليزية بلهجة بريطانية، وليس بلهجة أمريكية.

(*) فى ١٩٢٠ كلفت عصبة الأمم حكومة جنوب أفريقيا بالانتداب على ناميبيا، وهذه هى المنطقة الوحيدة التى خضعت للانتداب ولم تنل استقلالها (أو تصبح تحت وصاية الأمم المتحدة) بعد الحرب العالمية الثانية، وتجاهلت حكومة جنوب أفريقيا كل مطالب الأمم المتحدة، بانسحابها من المنطقة.